رسمياً..البدء بتطبيق قانون الضمان على الموظفين بصورة إلزامية

أكدت لجنة الصحة النيابية ،اليوم الأحد، بدء سريان قانون الضمان الصحي، مبينة أن نتائج هذه الخطوة ستتضح في شهر شباط من العام 2022 المقبل.

وقال عضو اللجنة حسن خلاطي في تصريح صحفي، إن: "اللجنة اجتمعت في فترة سابقة مع جميع الجهات المعنية والنقابات الطبية والصيادلة وهيئة الضمان الصحي وفروعها وصندوق الضمان الصحي من أجل البدء بتطبيق إجراءات القانون الذي يعد من أهم القوانين التي أقرها مجلس النواب".

وبين أن: "القانون دخل حيز التنفيذ منذ شهر آب الماضي، وستكون نتائج التطبيق واضحة في شهر شباط من عام 2022 المقبل", موضحاً أن "هناك مراحل في تطبيق القانون تبدأ بشرائح الموظفين ومن ثم المتقاعدين ومن ثم الشرائح الاخرى للمجتمع، وهناك شرائح مستثناة من دفع الرسوم المشروطة في القانون وهي الطبقة الفقيرة وذوو الاحتياجات الخاصة والرعاية الاجتماعية من خلال الاعتماد على البيانات المسجلة لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية".

ولفت الى أن: "قانون الضمان الصحي من القوانين المتميزة بعد أن أخذت وزارة الصحة على عاتقها تنفيذ هذا القانون، وتم تشكيل هيئة الضمان بجميع أعضائها من وزارات (التخطيط والمالية والعمل والشؤون الاجتماعية) ونقابة الاطباء والصيادلة وأطباء الاسنان والعمال وغرفة تجارة بغداد وغيرهم من

الخبراء المختصين".

وأشار خلاطي الى أن: "القانون سيمر بثلاث مراحل اجرائية؛ الاولى تتضمن تسجيل الموظفين حصراً بصورة الزامية وجميع المواطنين بصورة اختيارية", وتابع أن "القانون سيساعد على توفير خدمات صحية للمواطنين افضل مما موجود الآن".